اقتصاد المعرفة و النمو الاقتصادي في الجزائر

بن ونيسة ليلي

طالبة دكتوراه

مخبر البحث في التنمية المحلية و تسيير الجماعات المحلية

كلية العلوم الاقتصادية, التجارية و علوم التسيير

جامعة معسكر

الكلمات المفتاحية: المعرفة، اقتصاد المعرفة، مؤشرات اقتصاد المعرفة،

النمو الاقتصادى، الجزائر، دراسة قياسية

Résumé:

En raison de la nécessité urgente pour l'intégration de tous les pays vers une nouvelle économie accru l'importance de la connaissance et son rôle efficace dans le développement du paiement accéléré et est devenue une mesure de la richesse de cette économie «l'économie connaissance» C'est ce qui nous pousse à dire que transformation de l'économie est tirée par l'industrie à l'économie au cours de l'information et de la connaissance et nous motive à dire que la création de richesses n'est plus en fonction du contexte d'un physique, mais il est devenu la base de tout ce qui n'est pas matériel et invite en particulier par la connaissance, dans cet article, nous allons essayer de répondre à l'impact de l'économie de la connaissance et de la croissance économique (étude de cas en Algérie)

Au début, nous avons essayé de trouver des points les plus importants liés à l'économie de la connaissance théorique, puis nous نظرا للضرورة الملحة لاندماج كل الدول نحو اقتصاد جديد ازدادت فيه اهمية المعرفة و دورها الفعال في دفع عجلت التنمية واصبحت مقياسا للثروة اذا سمي هذا الاقتصاد "باقتصاد المعرفة" هذا ما يدفعنا للقول أن التحول من اقتصاد مقاد بواسطة الصناعة الى اقتصاد مدار بواسطة المعلومات و المعارف و يدفعنا للقول أن خلق الثروة لم يعد وفق سياق مادي، بل أصبح مبني على كل ما هو غير مادي وموجه خصوصا بواسطة المعرفة سنحاول في هذه الورقة معالجة أثر اقتصاد المعرفة و النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)

الملخص:

في البداية حاولنا معرفة أهم النقاط النظرية المتعلقة باقتصاد المعرفة، ثم نتقل إلى نقطة مهمة أخرى وهي النظريات الرابطة بين اقتصاد المعرفة و النمو الاقتصادي.

أما في الجانب التطبيقي فحاولنا من خلال العديد من المؤشرات والمعطيات الصادرة من مختلف الهيئات والمنظمات المتخصصة تصنيف الجزائر ضمن مجموعة من الدول. وقمنا بدراسة تحليلية ثم دراسة العلاقة بين أحد هذه المؤشرات و الناتج المحلي الإجمالي، لعدم توفر المعطيات لفترة زمنية طويلة اخذنا براءات الاختراع كمؤشر لاختبار السبية.

فكرة البقاء للأسرع وهذا كله لتتحقق فيه رفاهية المحتمع وبالأخص الفرد.

يعتبر « Dominique Forey » اقتصاد المعرفة أنه تخصص فرعي من الاقتصاد يهتم أساسا بالمعرفة، كما انه يعتبره ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتغير سير الاقتصاديات من حيث النمو و تنظيم النشاطات الاقتصادية ، و يصف الاقتصاديين هذا الاقتصاد على أنه وليد تطور الرأسمالية لذا سمى أيضا باقتصاد ما بعد الرأسمالية أ.

يحدد بارين « M-Parken » اقتصاد المعرفة بأنه دراسة و فهم عملية تراكم و حوافز الأفراد لاكتشاف وتعلم المعرفة و الحصول على ما يعرفه الآخرون².

و يمكن تعريف اقتصاد المعرفة أيضا أنه: "غط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية و شبكات الانترنت، مرتكز بقوة على المعرفة و الإبداع و التطور التكنولوجي خاصة فيما يتعلق بتقنيات الإعلام و الاتصال" 3

و عرفته منظمة التعاون و التنمية الأوربية « OECD » على أنه نوع من الاقتصاد القائم على الإنتاج و التوزيع و استخدام المعرفة وقد عرف على نطاق واسع بأنه اقتصاد يلعب انتاج واستخدام المعرفة الدور الأساسي و المهم لتحقيق الرفاهية.

و حاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003 أن اقتصاد المعرفة هو نشر المعرفة و إنتاجها و توظيفها في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد و المجتمع المدني و السياسة و الحياة الخاصة وصولا لترقية الحالة الإنسانية ، و يتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة و التوزيع الناجح للقدرات البشرية 5.

ويعتقد بعض الاقتصاديين مثل سويت Soete ويفت ونيف 6 (1996) ونيف Neef ان "المعرفة لها تأثير على البنية الاقتصاد بخلق

passons à un autre point important qui est le lien entre les théories de l'économie de la de connaissance et la croissance économique dans le côté pratique, nous avons essayé par de nombreux indicateurs et les données émises par divers organismes et organisations spécialisées Evaluation Algérie entre un groupe de pays. et puis nous avons étudié l'étude analytique de la relation entre l'un de ces indicateurs et le PIB, en raison de l'absence de données pour une longue période, nous avons pris les brevets comme indicateur de tester la causalité.

Mots clés: connaissance, économie de la connaissance, les indicateurs de l'économie du savoir, la croissance économique, Algérie, étude économétrie.

المقدمة:

في ظل المتغيرات العالمية الجديدة و ما صاحبها من انتشار لظاهرة العولمة أصبح اقتصاد جديد يقود المجتمع نحو التقدم و الرقي فكلما ظهرت تكنولوجيا جديدة ابتعدنا اكثر عن الاقتصاد الزراعي و الصناعي نحو اقتصاد المعرفة و الذي تلعب فيه كل من المعرفة و المعلومات دور هاما و فعالا، وانتقلنا من فكرة البقاء للأقوى إلى فكرة البقاء للأسرع و بذلك تحل المعرفة و تقنية المعلومات محل رأسمال وأصبحت تعتبر مفتاحا و محرك أساسي للنمو الاقتصادي.

I. الإطار النظري:

1. اقتصاد المعرفة: اختلفت التسميات من اقتصاد الرقمي، اقتصاد المعلومات، اقتصاد الانترنت لكن الكل يعبر عن اقتصاد واحد اقتصاد تحكمه المعرفة وتكون فيه هي المسيطر نحو الأفضل، تغلب عليه

تغيرات هيكلية واحتماعية في حجم ونوع البطالة وطريقة تنظيم العمل و الإنتاج والسياسة التكنولوجية المطبقة ، وتؤثر بالتبعية في طريقة الحياة. واقتصاد المعرفة هو الذي يستخدم المعرفة كعامل انتاج مع العمل و رأس المال. و المعرفة بهذا المعنى محدودة بالابتكارات و التقدم التكنولوجي الذي يؤدي الى تحسين النتاجية و بالتالي الى النمو الاقتصادي"8. حيث ينمو الاقتصاد ذاتيا عن طريق "عمال المعرفة" الاقتصادي" للاستبعاد للمعرفة كسلعة غير تنافسية وغير قابلة للاستبعاد المتزايدة حيث تعامل المعرفة كسلعة غير تنافسية وغير قابلة للاستبعاد جزئيا وقد ظهر مصطلح اقتصاد المعرفة لأول مرة في 1969 على يد بيتر دراكر Peter draker وكان يقصد بالاقتصاد الذي يقوم على الخلق و الإنتاج ونشر المعرفة حيث تعتبر الأخيرة ليس فقط عامل على الخلق و الإنتاج ونشر المعرفة حيث العمل بعبر الأخيرة ليس فقط عامل وحاول Machlup Fritz وإنما سلعة نمائية المعارف ودمج المعارف في جميع العمليات. وياس القيمة الاقتصادية للمعارف ودمج المعارف في جميع العمليات.

لا نموذج روبرت سولو R.M.Solow (1957) المتبقية والتي كشف من خلالها عن أهمية العوامل الأخرى (المتبقية) في زيادة الإنتاج، غير عوامل رأس المال والعمل. ويمثل التعليم والمعرفة والتقدم التكنولوجي (التقني) والأبحاث العلمية الجزء الأكبر منها .وقد توصل إحصائيًا من خلال دراسته (عن اقتصاديات الإنتاج الزراعي) التي أجراها على الاقتصاد الأمريكي في الفترة من 1909-1949 إلى أن إنتاجية الفرد في الساعة تضاعفت، كما توصل إلى أن العوامل المتبقية لها دور كبير جدًا في زيادة الإنتاج.

√ نموذج رومر Romer (1986) يعتبر أول نماذج النمو الداخلي الحديث، واعتمد على مجموعة من أدوات التحليل الإقتصادي من اجل تفادي تأثير قانون تناقص الغلة،وتميز غوذجه بفرضيتين وهما:

التعليم بالتمرين اي المعارف تكتسب من خلال الاستثمار في الرأس المال البشري.

المعرفة التكنولوجية تعتبر كسلعة جماعية

وتوصل في الأخير الى تفسير معدلات النمو بين البلدان الدول التي تكتسب المعارف التكنولوجيا تنمو اسرع من الدول الأحرى و رومر له كل الفضل في ظهور اقتصاد المعرفة وذلك لاهتمامه بالمعرفة و التعليم.

للبشري 13 اعتمد في تحليله على نموذج ايزاوا واعتبر أن المال البشري 13 اعتمد في تحليله على نموذج ايزاوا واعتبر أن الإنتاجية الحدية لرأس المال البشري متنافصة، وتوصل أن سبب وجود اختلاف في درجة الغنى و الفقر بين مختلف الدول في الأساس إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين و التعليم، فنجد أن دول الشمال تمتاز بمعدلات تنموية جيدة و ذلك لأنما أعطت الأهمية الكبيرة و الوقت الكافي للتكوين في حين نجد أن دول الجنوب تمتاز بمعدلات تنموية ضعيفة و ذلك لعدم اهتمامها أو اهتمام أفرادها بالتكوين، و هكذا فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم (تفضيل تراكم المعارف) سوف يكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

√ نموذج رومر Romer (1990) او تعتبر من نماذج النمو الأكثر واقعية، وينطلق من محاولة تقديم تفسير عملية

أهمها:

تراكم المعرفة و التطور التكنولوجي التي تدفع بالبحث عن الريح وذلك من خلال بيع براءات الاختراع وتوصل الى ان تراكم المعرفة التقنية هي محرك النمو الاقتصادي وان الاقتصاد الذي يخصص نسب كبيرة من رأس المال للبحث يحقق نمو مرتفع على المدى الطويل.

II. الجانب التطبيقي:

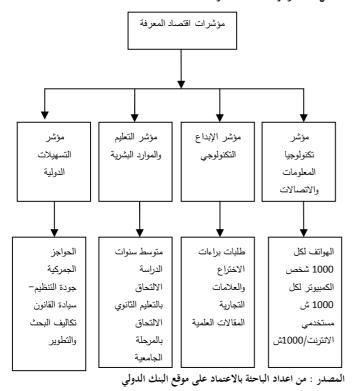
1. واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر:

لمعرفة التقدم الحاصل في بلد ما في الانتقال نحو اقتصاد المعرفة أنشأ البنك الدولي ما يعرف ب"منهجية تقييم اقتصاد المعرفة" (Knowledge assessment Methodology) وهي عبارة عن مؤشرات تعمل على قياس الدول المنتقلة الى اقتصاد المعرفة و ترتيبها العالمي وتضم اربع ركائز رئيسية وهي (مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مؤشر الإبداع التكنولوجي ، مؤشر التعليم والموارد البشرية، مؤشر التسهيلات الدولية.

مؤشر اقتصاد المعرفة يوضح ما إذا كانت البيئة تساعد على نشر المعرفة التي يمكن استخدامها بفعالية في النمو الاقتصادي.ويعتمد مؤشر

اقتصاد المعرفة على أربعة مؤشرات تعتبر كركائز لهذا الاقتصاد و الشكل التالي يوضح ذلك

الشكل 01: مؤشرات اقتصاد المعرفة



الجدول 01: يوضح ترتيب الجزائر ضمن دول منطقة مينا بإضافة لأول وآخر بلد عالميا سنة (2012)

مؤشر تكنولو جيا المعلوم ات والاتصا	مؤشر التعليم والموارد البشرية	مؤشر الإبداع التكنولو جي	مؤشر التسهيلا ت الدولية	مۇشر المعر فة	مؤشر اقتصاد المعرفة	الرة بة عالم يا	رات	المؤش
9.49	8.92	9.74	9.58	9.38	9.43	01	السويد	1
8.88	5.80	6.60	6.50	7.09	6.94	42	الإمارات	2
9.54	6.78	4.61	6.69	9.98	9.60	43	البحرين	3
6.49	5.23	5.88	6.96	5.87	6.14	47	عمان	4
8.37	5.65	4.14	5.68	6.05	5.96	50	السعودية	5
6.65	3.41	6.42	6.87	5.50	5.84	54	قطر	6
6.53	3.70	5.22	5.86	5.15	5.33	64	كويت	7
4.50	4.11	5.83	6.19	4.81	5.16	69	تركيا	8
4.54	5.55	4.05	5.65	4.71	4.95	75	الأردن	9
4.89	4.55	4.97	3.81	4.80	4.56	80	تونس	10
3.58	5.51	4.86	4.28	4.65	4.56	81	لبنان	11
5.28	4.61	5.02	0.73	4.97	3.91	94	ايران	12

4.04	5.27	3.54	2.33	4.28	3.79	96	الجزائر	13
3.12	3.37	4.11	4.50	3.54	3.78	97	مصر	14
4.02	2.07	3.67	4.66	3.25	3.61	10	المغرب	15
						2		
1.17	1.62	1.96	2.91	1.58	1.92	12	اليمن	16
						2		
3.16	0.84	1.44	0.48	1.82	1.48	13	سودان	17
						8		
0.48	1.88	1.30	0.17	1.22	0.96	14	ميانمار	18
						5		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

أما الجدول التالي يوضع ترتيب الجزائر عالميا في اقتصاد المعرفة خلال السنوات الثلاثة 1995، 2000، 2012 حسب معطيات البنك الدولي من بين 145 دولة. فنلاحظ تأخر الجزائر برتبتين حيث كانت

تحتل رتبة 108 في 1995 ثم تراجعت لتحتل رتبة 110 في 2000، ثم تقدمت ب 14 رتبة لتصبح في رتبة 96 ضمن الترتيب العالمي في اقتصاد المعرفة.

جدول رقم (02): مؤشرات اقتصاد المعرفة وترتيب الجزائر عالميا

مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال	مؤشر التعليم والموارد البشرية	مؤشر الإبداع التكنولوجي	مؤشر التسهيلات الدولية	مؤشر المعرفة	مؤشر اقتصاد المعرفة	الرتبة	المؤشرات السنوات
4,87	3,88	3,41	1,85	4,05	3,50	108	1995
3,11	3,96	3,25	1,09	3,44	2,85	110 (2-)	2000
4,04	5,27	3,54	2,33	4,28	3,79	96 (14+)	2012

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

1. دراسة قياسية:

نحاول من خلال هذا المبحث معرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين عدد براءات الاختراع و الناتج الوطني الخام للجزائر، وهذا باستخدام طرق وأساليب القياس الاقتصادي و لأجل ذلك نقوم بتحليل السببية بين المتغيرات (causalité de granger) وهذا بغرض الوصول إلى معرفة طبيعة هذه العلاقة (أحادية الاتجاه، عكسية، تبادلية) لكن

لا يمكن إجراء اختبار السببية إلا إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة ولذلك نستخدم طريقة، اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة.

الجدول رقم (03): متغيرات الدراسة

مصدره	رمزه	فترة الدراسة	المتغير
FMI	PI	-1975	الناتج المحلي الخام في
	В	2007	الجزائر

INAPI	Br	-1975	عدد براءات الاختراع				
	eve	2007	في الجزائر				
	t						
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على موقع البنك الدولي							

نقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية: والجدول التالي عبارة عن ملخص عن استقرارية السلاسل للمتغيرات المدروسة.

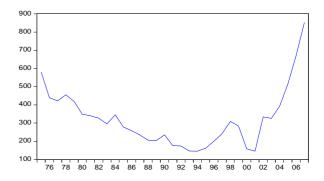
جدول رقم (04): السلاسل الزمنية غير المستقرة و الفرق الذي تكون فيه مستقرة.

	مستقرة		أصبحت مستقرة		
المتغيرات	نعم	У	الفرق 1	الفرق 2	
PIB		×	×		
Brevet		×	×		

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج eviews7

الشكل رقم (02): يوضح رسم بياني لسلسلة Brevet في هذه الفترة

Brevet



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج eviews7

الشكل رقم (03): يوضح رسم بياني لسلسلة PIB في هذه الفترة

PIB
10
8-6-
2-
0-
-2-
76 78 80 82 84 86 88 90 92 94 96 98 00 02 04 06

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج eviews7

جدول رقم (05): يوضح العلاقة ما بين براءات الاختراع و الناتج المحلي الخام

	Brevet	PIB
Brevet	1	0.078144
PIB	0.078144	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج eviews7

نلاحظ أن هناك علاقة ضعيفة نسبيا في الارتباط ما بين براءات الاختراع و الناتج المحلى الخام

يعني ان معاملات الارتباط لا تعطى التفسير الاقتصادي الكافي كونما لا تدل دائماً على تحديد اتجاه التأثير، والارتفاعات الكبيرة لهذه المعاملات لا تعنى بأي حال من الأحوال وجود ارتباط نسببي. وترتبط المتغيرات مع بعضها دالياً، لذا استخدم اختبار السببية لتحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

نقوم إختبار السببية لجرنحر بين الفروقات الأولى للناتج والفروقات الأولى لعدد براءات الاختراع وذلك بدراسة العلاقة السببية بين والفروقات الأولى للناتج المحلى الإجمالي والفروقات الأولى لعدد براءات الاختراع

إن الاختبار المناسب لدراسة السببية هو اختبار فيشر، Fisherويكون ذلك حسب الفرضيات التالية:

y₁t یسبب Y_{2t}:H0

العلاقة السببية بين المتغيرات:

 y_1t يسبب Y_{2t} :H1

Pairwise Granger Causality Tests

Sample: 1975 2007

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PIB does not Granger Cause Brevet	30	0.15950	0.8534
Brevet does not Granger Cause PIB	•	1.53207	0.2357

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج eviews7

جدول رقم (06): تلخيص العلاقة السببية بين المتغيرات

	عدم وجود السببية				السببية وفق Granger				
براءات	إلى	براءات	من	براءات	إلى	براءات	من		
تراع	الاخ	واع	الاخة	تراع	الإخن	נאש	الاختر		
	×		×					المحلي	الناتج
									الإجمالي

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج eviews7

نتائج فحص السببية لجرانجر الموجودة في الجدول أعلاه تبين أن :بالنظر إلى حالة "نمو الناتج المحلي الإجمالي يسبب التغير في عدد براءات الاختراع" فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر \mathbf{F} أكبر بكثير من مستويات المعنوية المتعارف عليها وهي $\mathbf{5}=\mathbf{5}$ % وهذا ما يعني أن نمو الناتج المحلي لا يسبب التغير في عدد براءات الاختراع أما بالنسبة لحالة "التغير في عدد براءات الاختراع

يسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي " فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل \mathbf{F} للإحصائية فيشر \mathbf{F} أكبر من \mathbf{F} % ونخلص في النهاية أنه ليس هناك علاقة ذات اتجاهين، أي أن التغير في عدد براءات الاختراع لا يسبب هو ايضا التغير في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي وذلك باعتبار البيانات المتحصل عليها، اذا نقبل \mathbf{H}_0 ونرفض \mathbf{H}_1

التحليل:

يمكننا القول بأن في هذه الفترة فترة الدراسة لا توجد علاقة بين براءات الاختراع والناتج الإجمالي وذلك راجع الى التأخر الكبير في براءات الاختراع في تلك الفترة حيت عانت الجزائر عشر سنوات من عدم الاستقرار السياسي لكن بعد برنامج الإنعاش الاقتصادي كان هناك زيادة في براءات الاختراع لأنه زاد تشجيع تطوير البحث العلمي و الإبداع التكنولوجي في الجزائر وذلك من أجل الاندماج في اقتصاد المعرفة وهذا واضح من خلال الزيادة المرتفعة على مصاريف البحث و التطوير في الجزائر، يبقى هذا العدد لبراءات الاختراع ضعيف مقارنة بالزيادة في الناتج المحلي وذلك راجع للنسبة الكبيرة لربع المحروقات في عليها.

المراجع:

عبد الرحمان الهاشمي، فائزة محمد العزاوي، المنهج و الاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة عمان، طبعة 2007، أن ص 24 ميسى خليفي ، كمال منصوري، البنية التحتية لاقتصاد المعارف في الوطن العربي ، الواقع و الآفاق ، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، نوفمبر 2005 ، ص 469.

³ OECD, the knowledge-Based Economy,DECD, paris,1995

⁴ عبد الرحمن الهاشمي و آخرون ، مرجع سابق ، ص 25.

⁵ عبد الرحمن الهاشمي و آخرون ، مرجع سابق ، ص 26.

⁶ Based society. In: Howitt, soete, Lue, Economic and social implication of aknowledge- p.(Ed.) The Implication of aknowledge – Based Growth for

 Robert J. Barro, la croissance économique, traduit par Fabrice Mazerolle, (paris: Ediscience international, 1996), P.164.

- ¹³. Gregory n mankiw, Macroéconomie 3eme édition De boeck PARIS France 2003.P 264.
- ¹⁴. فريديك شرر، ترجمة علي ابو عمشة ، نظرة جديدة الى النمو الإقتصادي وتأثره
- بالإبتكار التكنولوجي، الطبعة الأولى (الرياض: مكتبة العبيكان، 2002)، ص.55.
- ¹⁵. Michael Burda, Charles wyplosz, Macroéconomie une perspective européenne 3eme édition, traduction de la 3eme par Jean haroud, de boeck P 65.
- http://www.lameta.univ-montp1.fr/download/DT/WP2003-23.pdf Karline Pelier, propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945, Une analyse cliométrique du modèle de Romer, université Montpellier I, p03

Micro- economic policies, The university of Calgary,1996,P.15.

- ⁷ Neef , D., The knowledge Economy, an Introducation,in Neef,D.(ed) The knowledge Economy, Butterworth-H
- ⁸ Borje; Towards a Dynamic Theory for the spatial karlson, Charlie and johanson, knowledge Economy, Center for Excellence for studies in science and innovation working Paper, October 2004.P.24.
- ⁹ Sabau, Gabrielle.,Know,Live and Let Live: Towards a redefinition of knowledge based economy-Sustainable Develoment Nexus, Ecological Economics, Vol. 69.PP.1193-1201.
- Drucker, Perer, The Age of Dis Continuity, Heineman, London.
- David Begg Stanley fischer, Rudiger dornbusch, Macroéconomie, Adaptation française bernerd Bernier, hnri-louis vedie, 2eme édition dunod Paris France 2002 p 297